



تحقیق الرسالة الثالثة في فن الوضع

لمحمد بن آدم الروستائي البالكي الكوردي

(١١٦٠هـ - ١٢٣٧هـ) الموافق (١٧٤٧م - ١٨٢١م)

تحقيق وتعليق: م.م. خدر عبدالله خدر

قسم اللغة العربية/ كلية تربية الأساس/ جامعة رابرين/ اقليم كوردستان/ العراق/ رانية.

khdr.abdullah@uor.edu.krd

ملخص

إنّ هذا البحث الذي بين يديك عبارة عن التحقيق والتعليق على رسالة مخطوطة قديمة وقيمة في علم من علوم اللغة العربية، وهو علم الوضع، أو فن الوضع كما يسميه بعضهم. كتبها وصنفها عالم من أعلام امتنا الكوردية والاسلامية، العالم التحرير الشهير في زمانه وبين أقرانه والبارع في فنون شتى منها فنون اللغة العلامة: محمد بن آدم الروستائي البالكي الكوردي (١١٦٠هـ - ١٢٣٧هـ الموافق ١٧٤٧م - ١٨٢١م) وقد سمّاها المصنف (الرسالة الثالثة في فن الوضع) وقام بتقسيمه تقسيماً دقيقاً وجميلاً إلى مقدمة وستة فصول مع خاتمة، كما قال بنفسه رحمه الله في مستهل رسالته (الرسالة الثالثة في فن الوضع وفيها مقدمة وفصول وخاتمة...) هذا العلم الذي يبحث عن تفسير أحوال اللفظ العربي من حيث الوضع و تقسيمه إلى أقسام متنوعة ومختلفة من الشخصي، والنوعي، والعام، والخاص، حال وضع الذوات والهيئات إلى غير ذلك. والذي قيل فيه: إن موضع علم الوضع مرتفع فاعرف به موقع الأفراد و الجملة ... و المصنّف قام بتعريف هذا العلم و بيان موضوعه، وغايته؛ أمّا عن محتوى الفصول كما تجدها في الرسالة فقد ذكر رحمه الله في الفصل الأوّل: تقسيم الوضع و الفصل الثاني في تقسيم الموضوع، والفصل الثالث في بيان أن الموضوع في أي وضع هو موضوع، و الفصل الرابع فيما يمكن أن ينتبه له ممّا سبق، و الفصل الخامس في الاشتقاق و الترادف و الاشتراك و في الفصل السادس والأخير ذكر الحقيقة والمجاز و بعد الفصول كتب تتمّة لازمة و ذكر فيها أشياء لا يستغنى عن ذكرها في المقام، علماً بأن المصنف كغيره هو ابن زمانه! و استخدم كل هذه المصطلحات التي ذكرناها آنفاً من مقدّمة و فصول و خاتمة وغيرها بالمعنى المتداول في زمانه، التي تختلف عن زماننا هذا وأن هذه الرسالة كما رأيناها درّة ثمينة في بابها وقد أتى المصنف فيها بمعلومات وتعليقات وترجيحات وآراء و تطرق إلى فوائد وفوائد لا غنى عنها وضمّن رسالته معلومات مفيدة بصورة موجزة ومفيدة والاستشهاد لما ذكره.

الكلمات المفتاحية: اللفظ، الوضع، الواضع، الموضوع، الموضوع له

Received: 23/7/2022

Accepted: 4/8/2022



مقدمة

هذه رسالة في الوضع، وهذا العلم أو الفن كما يسميه المصنف، كان مدروسا في مدارسنا الدينية في كوردستاننا الحبيبة حرصا منهم على الإحاطة و التعمق في تعلم أمور اللغة العربية بأبعادها و جوانبها المختلفة، والوضع كما يقول الدكتور فاضل السامرائي: (هو أولى الوسائل وأقدمها، وأغلب المفردات في العربية آتية عن هذا السبيل وذلك نحو: قمر، وشمس، وأرض، وجبل و رجل. وقد تضح اللغة ألفاظا للتعبير عن المعاني الجديدة وما يستجد من امور الحياة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وذلك نحو ما يستجد من مخترعات وأفكار جديدة وغير ذلك مما نشاهده في عصرنا الحديث أو في غيره من العصور)(١)

و هذه هي إحدى المخطوطات في ذلك المجال، والتي قمنا بتحقيقها لما وجدناها جديرة بالاهتمام والتحقيق، وإحيائها من جديد والاستفادة منها في ذلك المجال المحدد، وهي لم تر نور التحقيق والطبع قبل تحقيقنا لها، والعكوف عليها من قبل.

والرسالة كتبها أحد أعلام الكورد المشهود له بطول باعه في ميادين اللغة، والعلوم العربية والاسلامية، وهي لمحمد بن آدم الروستائي البالي الكوردي (١١٦٠هـ - ١٢٣٧هـ) الموافق (١٧٤٧م - ١٨٢١م) وسلك في كتابتها مسلك القدماء الأفاضل، واغترف من منبعهم الصافي، وحاول تبصير أبناء شعبنا الكوردي بهذا الفن اللغوي المفيد، والتي كتبها ضمن مخطوطته الفريدة اليتيمة الوحيدة التي لا توجد لها النسخ؛ الا النسخة المحفوظة في حوزة أحفاده المتبقية من سلالاته العائشين الآن في قضاء سوران التابعة لمحافظة أربيل - هولير- كوردستان/ العراق .

وقد حصلنا على هذه النسخة الوحيدة عندهم في مكتبة (ملا عبدالله بن سعيد بن ويس الكرتي - أحد أحفاده -) هذه النسخة تتكون من عشر صفحات عدا ما كتبه المصنف في اطراف الصفحات، وهي كثيرة ومتكررة في كل صفحات المخطوطة، وفي كل صفحة عشرون سطرا؛ عدا الهوامش المتفرقة من هنا وهناك في اطراف الصفحات، إذاً حدود بحثنا: هي الرسالة الثالثة المخطوطة في فن الوضع، خاصة وهذه الرسالة ضمن مجموعة من الرسائل داخل مخطوطة كبيرة سماها مصنفها مشكاة المنقول؛ المتكونة من عدة كتب و رسائل من العلوم العربية من النحو، والصرف، والبلاغة والعروض، والخط، وغيرها من علوم الآلة، والمنطق و اللغة.

وقسم المصنف هذه الرسالة إلى مقدمة و ستة فصول و تنمة في نهاية الرسالة.

علما بأن المصنف كتب في بدايتها (الرسالة الثالثة في فنّ الوضع وفيها مقدمة وفصول وخاتمة)(٢)

وكان الهيكل العام للرسالة كما يأتي:

الفصل الأوّل: في تقسيم الوضع.

و الفصل الثاني: في تقسيم الموضوع.

و الفصل الثالث: في بيان أن الموضوع بأي وضع هو موضوع.

و الفصل الرابع: فيما يمكن أن ينتبه له مما سبق.

و الفصل الخامس: في الاشتقاق والترادف و الاشتراك.

و الفصل السادس في الحقيقة و المجاز، و بعدها وردت تنمة.

لكن لما ننظر في آخر الرسالة لا نجد فيها كلمة الخاتمة! التي أشار إليها في بداية الرسالة بأن الرسالة مختومة

١ () الجملة العربية والمعنى/١٩٢.

٢ () بداية هذه الرسالة المخطوطة المحققة من عندنا.



بها! وإنما كتب كلمة تنمة وربما هي كانت المقصودة بالخاتمة. علما بأن كل من هذه المصطلحات من (مقدمة وفصول وخاتمة وتنمة) لها معناها الخاص المتداول في زمن المصنف التي تختلف تماما عن المعنى الذي تستخدم لها هذه المصطلحات في أيامنا هذا.

فالمخطوطات في التراث مهما كانت قديمة فهي لا تخلو من أفكار علمية رصينة، قد يجد فيها الباحثون المحققون المعاصرون ما يوافق أحدث النظريات العلمية المتطورة في شتى حقول المعرفة، ولا سيما في علوم اللغة وفلسفتها. وهذا ما يجعلنا نكبُّ و نتفرغ لقراءة هذا الموروث الزاخر الثمين بشيء من الدقة والتأني والتؤدة؛ بغية استقراء واستكشاف و تأصيل كثير من المسائل والقضايا المعاصرة.

والحق الذي لا نشك فيه وهو ما أكده كثير من المحققين الغيورين! أننا إذا أردنا نهضة علمية سليمة تمثل ماهيتنا، فلا بد لهذه النهضة أن تقوم على أمرين:

١ - الاهتمام البالغ بدراسة تراثنا وكشف كنهه وحقيقته، و التعمق فيه و هضمه و تمثله.

٢ - المراجعة في ذلك التراث مراجعة دقيقة وعميقة في ضوء معطيات العصر، ومحاولة الانطلاق من روح ذلك التراث ومفاهيمه دون التعصب والتزمت والتقييد المتشدد الحرفي بتطبيقاته؛ للوصول إلى رؤية جديدة تجمع بين الالتزام والتجديد، وبين الحفاظ عليه والانفتاح، وبين الأصالة والمعاصرة.

وعلمي في التحقيق والتعليق:

إخراج النص المحقق بصورة دقيقة صحيحة متقنة ضبطا وتشكيلا كما أراده المصنف قدر الامكان وذلك بالاعتماد على النسخة الأصلية الوحيدة الفريدة اليتيمة التي كتبها المصنف بقلمه، وخطه وعليها اسمه، وحفظها أحفاده جيلا بعد الجيل وهي الآن موجودة ومحفوظة في مكتبة ملا عبدالله سعيد ملا ويس الكرتي.

استخدام علامات الترقيم داخل الرسالة لأن المخطوطة خالية منها تماما.

كتابة النص على شكل الفقرات لأن المخطوطة كتبت كلها على شكل واحد.

الاعتماد على تصحيح المصنف وثبته داخل النص المحقق عند وجود الشطب والمسح وهذا كان كثير الوقوع في المخطوطة.

استخدم المصنف بعض الألقاب والأوصاف مثل القاضي، والإمام دون الإشارة إلى أسمائهم والتعريف بهم حاولنا قدر الامكان أن نُعرِّف بهم بالاعتماد على المصادر والمراجع.

الاهتمام بالتفريق بين همزتي الوصل والقطع ووضع الشدة على الكلمات المشددة التي كانت الرسالة خالية منها تماما.

فك الرموز وإتمام كتابة الكلمات الناقصة التي لم يكتبها المصنف كتابة صحيحة وسليمة لأن المصنف لم يراجعها قبل وفاته و التجأ رحمه الله أحيانا إلى الاختصار والترخيم فقمنا بإصلاح كل هذا.

إرجاع ما كتبه المصنف على شكل الحواشي من أطراف الصفحات، وهي في الأصل من صلب متن الرسالة إلى مكانها المناسب وكتابتها داخل النص حسب السياق، و حسب الاشارات التي كتبها المصنف، وقد أشار إلى أماكنها برقم (٧).

الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع القديمة و الحديثة المختلفة وثبتها في الهوامش و قائمة المصادر والمراجع حسب منهج علمي متبع.

اتبعت منهجا معينا عندما أشرت إلى المصادر والمراجع حيث اكتفينا بذكر اسم الكتاب ورقم المجلد إن وجد،



وبعدھا رقم الصفحة، وكتبنا المعلومات الاخرى المكتوبة على غلاف الكتاب كاملة في قائمة المصادر والمراجع كما هي!

كتابة الشروح والتعليقات والتوضيحات اللازمة والمناسبة لدفع الإيهام ورفع الغموض و الإيهام في النص المحقق حسب الإمكان.

تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الموجودة في الرسالة وبيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف حسب الامكان ووضع الفهارس لها في نهاية التحقيق.

كتابة المقدمة، و مفتاح الكلمات، الخاتمة والملخص للبحث وقائمة المصادر و المراجع.

أسأل الله تعالى أن يثيبنا على جهدنا وعملنا هذا، وذلك من توفيقه ومَنه وفضله.

واسأله الإخلاص والإحسان في القول والعمل؛ إنَّه خير مسؤول.

وصلى الله على أشرف الخلق سيدنا محمد و على آ له وصحبه وسلّم.

النص المحقق:

الرسالة الثالثة في فن الوضع (٣) وفيها مقدّمة، وفصول، وخاتمة.

المقدّمة في تعريفه، وبيان موضوعه، وغايته، وتعريف الوضع، وبيان سببه، وفائدته، والموضوع، والموضوع له، وطريق معرفته.

فنقول: يعرف فنه بانه علم يبحث فيه عن أحوال اللفظ من حيث الوضع إجمالاً (٤)؛

فموضوعه اللفظ، وغايته معرفة الوضع الإجمالي، والمفاهيمات الاصطلاحية لعدّة مما يُحكم على مدلولاتها في العربية. فالوضع لغة (٥): جعل الشيء في حيّز، و عُرفاً (٦): تعيين شيء بإزاء آخر، ليبدل عليه مطلقاً، ويسمى الأوّل: موضوعاً، ودالاً. و الثاني: موضوعاً له، ومدلولاً، ومعنى؛ وفي تسميته وضعاً تنزِيل المعنى حيّزاً، ومن ثمة شاع جعل المعاني ظروفًا للألفاظ كعكس لتنزيل الألفاظ قوالب، ويندرج فيه وضع مجاز، وتعيين شيء للدلالة على معنى بنفسه، وعليه لا وضع لمجاز؛ وهو لفظي، وغير لفظي؛ والمقصود الأوّل وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى وتعيينه بإزائه بنفسه، ولا بد منه للاحتياج إلى التعاون و التعارف، وكون اللفظ أفيد، وأيسر، ومن ثمة وضع بإزاء المعاني الذهنية، أو الخارجية، أو مطلقاً لإفادة المركبة دون المفردة، قيل: والا فيدور، قلنا: لا، وله من

٣ () فهو علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية الوضع، ونوعيته، وخصومه، وعمومه إلى غير ذلك . ينظر: خلاصة في علم الوضع / ٤.

٤ () و أجملت الشيء إجمالاً إذا جمعته عن تفرقه وأكثر ما يستعمل ذلك في الكلام الموجز يُقال: أجمل فلان الجواب. ينظر: جمهرة اللغة ٤٩١/١. ٥ () الوضع في اللغة: مصدر - وضع الشيء في كذا أي جعل كذا حيزاً له، و يطلق على معانٍ أخرى: كوضعت المرأة وضعا، ووضع الدين عن غريمه وضعا، ووضع الحديث وضعا - إذا اختلقه من عند نفسه. ينظر: أرفشيف ملتقى أهل الحديث (http://www.ahlalhdeth.co m) ٤٤٥/٨١.

٦ () و في الاصطلاح: هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين. ينظر: المصدر نفسه/٤٤٥/٨١.



واضع؛ فقیل: بوقف (٧)، وقیل: بتوقیف (٨)، وقیل: باصطلاح (٩)، وقیل: بتوزیع (١٠). و یعرف بتواتر (١١)، وآحاد، واستنباط نقلٍ دون صرف عقل والله اعلم. (١٢)

الفصل الأول: في تقسيم الوضع

فالموضوع إن كان ملحوظاً بخصوصه فالوضع شخصي (١٣)، أو بأمرٍ عامٍ لتعددته فنوعي (١٤) والموضوع له إن كان معيناً وحده ملحوظاً بنفسه، أو بأمرٍ عامٍ فالوضع خاص لموضوع له كذلك ويسمى وضعاً مشخفاً، أو معينات كلياً، أو جزئيات، أو مختلفات ملحوظة بأمرٍ عامٍ صادق عليها فعام لموضوع له خاص، ويسمى وضعاً كلياً، أو أمراً كلياً وحده ملحوظاً أو بنفسه، أو مساويه، أو أعم منه فعام لموضوع له كذلك، وأما الوضع بملاحظة أخص، أو مباين فلم يوجد، قيل: لامتناع كون الأخص مرآة للأعم، و رَدٌّ بكونه معرّفاً له، قلنا: فرق بين المعرّف ومرآة الوضع لاختلاف الغرض، ومن ثمة لم يُجز المتأخرون التعريف بالأخص، والثاني لم يثبت القدماء، ومن ثمة حصروه في الأول، والثالث، وجعلوا ما هو من قبيل الثاني من الثالث، والحقُّ ثبوته، إلا على التوقيف والله أعلم.

الفصل الثاني: في تقسيم الموضوع

فإن افتقر وضعه في الدلالة به على المعنى إلى قرينة فдал بها ويسمى مجازاً، وإلا فдал بنفسه ويسمى حقيقةً، ولافتقار المجاز إلى قرينة، قيل: بنفي الوضع له، واشتهر في التعيين للدلالة بنفسه، ومن ثمة دار عليه تقسيم الدلالة إلى مطابقة، هي: الدلالة على ما عين بإزائه بدل (١٥) و تضمنهما للدلالة على جزئه، والتزام هي: الدلالة على لازمه الذهني (١٦) ولاعتبار الحيثية لا ينتقض بالموضوع للشيء وجزئه، أو لازمه والأخيران يستلزمان

٧ (الوقف: أي لا يُدرى أهي من وضع الله -تبارك وتعالى- أم من وضع البشر، وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن جني بعد طول تردد؛ لعدم وجود دليل قاطع على مذهب غيره من وجهة نظره. ينظر: أصول النحو/مناهج جامعة المدينة العالمية/٢٣/١.

٨ (مذهب التوقيف، وهو أن اللغة بوضع الله -تبارك وتعالى- علمها الله تعالى نبيه آدم -عليه السلام- ووقف عليها عباده، وهذا المذهب منسوب إلى الأشعري، وهو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق المتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة، وقد اختار هذا المذهب جماعة من العلماء، منهم: أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي المعروف المتوفى سنة خمس وتسعين وتسعمائة من الهجرة، وبسط القول في كتابه المسمى بـ (الصاحبي) في توضيح هذا الرأي، وبيان الأسباب التي دعت به إلى اختياره، فذكر: «أن دليل ذلك قول الله -جل ثناؤه-: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} (البقرة: ٣١). ينظر: أصول النحو/مناهج جامعة المدينة العالمية/٢٣/١.

٩ (أنها اصطلاحية وضعها البشر، وهو مذهب أبي هاشم الجبائي المعتزلي. ينظر: أصول النحو/مناهج جامعة المدينة العالمية/٢٣/١.

١٠ (أي: أن بعضها توقيف وبعضها اصطلاح اختاره ابن عقيل وذكره عن المحققين، وعنده الاصطلاح بعد خطابه تعالى، وأبطل القول بسبقه له، لأنه ذكر في الواضح عن طائفة من القائلين بأن الخطاب موضوعة، أن مواضعهم سابقة لخطاب الله سبحانه لهم إذ لو لم يسبق منهم موضوعة لما فهموا خطاب الله سبحانه. ينظر: شرح مختصر اصول الفقه للجراعي/١١/٢٨٩.

١١ (ومعنى هذا القول أن اللغة قد وصلت إلينا منقولة إما نقلاً متواتراً يرويه الجماعة التي يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم عن الجماعة التي يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب كذلك وإما نقل آحاد بأن يتفرّد بالنقل واحد ولم يوجد به شرط التواتر». ينظر: أصول النحو/مناهج جامعة المدينة العالمية/١٥٠/١.

١٢ (هنا كتب المصنّف: عدت عليه يوم الاثنين، الخامس عشر من ذي القعدة سنة ١٢٠٥هـ.

١٣ (الوضع الشخصي: هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، وهذا خاص بالمفردات، يعني: كلمة زيد وسماء وأرض، كل المفردات هذه واضعها وضع هذه الألفاظ بإزاء معانٍ خاصة، ألفاظ خاصة دالة على معانٍ خاصة، هذا نسميه وضعاً شخصياً، لتعلقه بأشخاص الألفاظ بعينه نفسه، يزيد نفس زيد، هذا شخص من أشخاص الألفاظ. ينظر: شرح الفية ابن مالك للحازمي/١٢/٥. أو يتصور الواضع ذاتاً معينة بأوصاف تميزها ممّا عداها، موجودة في الخارج، أو مثال هذه الذات المعينة قبل وجودها، ثم يقول: وضعت لفظ محمد أو علي مثلاً ليدل على هذه الذات الموجودة، أو التي ستوجد. ينظر: علم الوضع /عبد الحميد عنتر/١١.

١٤ (والوضع النوعي تعيين اللفظ لا بخصوصه وبعينه للمعنى بل في ضمن القاعدة الكلية، ولذا وقع في شرح المطالع من أنه قد يعتبر عموم الوضع في جانب اللفظ ويسمى حينئذ وضعاً نوعياً. ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم/٢/١٧٩٦.

١٥ (كتب المصنّف هنا (هي الدلالة بإزاء معين له) لكن غيره بهامش إلى ما أثبتناه أعلاه.

١٦ (الأَمرُ الذّهْنِيّ لَهُ مَعْنَيَانِ:



الأول دون العكس. واللفظ في المطابق حقيقة، وفي الأخيرين مجاز، و الالتزام مهجور اصطلاحاً، أو احتجاجاً قلت بل استعمالاً بدون قرينة كتضمن، والمركب يسمى قولاً، ومؤلفاً. وقيل بينهما فرق، (١٧) والدال بالمطابقة مركب (١٨)؛ إن دلَّ جزؤه على جزء المعنى، ومفرد إن لم يدل، والمفرد (١٩) إن لم يستقل للاحتياج إلى ضميمة؛ فحرف، وإن استقل ولو تضمناً؛ فمع الدلالة بصيغة على أحد الأزمنة فعل، و بدونها اسمٌ كُليٌّ إن اشترك معناه؛ نظراً إلى تجويز عقلٍ متواطئٍ إن استوى في أفرادها، ومشكك إن تفاوت، واسم جنس إن دلَّ على ذات، ومشتقٌّ إن دلَّ ذي صفةٍ، وجزئيٌّ إن لم يشترك عَلمٌ؛ إن استقل باعتبار الوضع لعدم الحاجة إلى مفصحة عن المراد، وإن لم يستقل؛ فإن كانت قرينته في خطاب فمضمّر، أو حسية؛ فاسم إشارة، أو عقليةٍ فموصولٌ، وإن اتحد الموضوع، والموضوع له ولو وضعاً فمفردٌ، أو تكثيراً، فمتباينة متفاصلة، أو متواملة، أو تكثر الموضوع فقط، فمترادفة (٢٠)، أو الموضوع له، فإن وضع لكل فمشترك (٢١)، وإلا فإن اشتهر في الثاني فمقول ينسب إلى الناقل، وإلا فحقيقةٌ، ومجاز والثلاثة الأولى المتحدة المعنى نصوصٌ، والباقية فمتساوي الدلالة مجمل، والراجع ظاهر، والمرجوح (٢٢) مؤول (٢٣)، والمشترك بين النص، والظاهر محكم، و المجمل و المؤول متشابه؛ ثم المدلول إما معنى، أو لفظ مفردٌ، أو مركب مستعمل، أو مهممل، وأما المركب؛ فإن لم يُفد فائدة تامّة فناقص تقييدي أو غيره، وإن أفادها فتأمٌ؛ خبر إن احتمل الصدق والكذب وضعاً، وإلا فإنشاء (٢٤)؛ فإن لم يدل على الطلب فتنبية (٢٥)؛ ويندرج فيه (٢٦) التمني، والترجي، والقسم، والنداء، وإن دلَّ عليه فالطلب للماهية فهما استفهام، و لها تحصلاً مع استعلاءٍ أمرٌ؛ إن كان المطلوب فعلاً، ونهي إن كان عدمه، وتساوٍ التماس، وتسفل سؤال، وقد يقسم الإنشاء باعتبار الذات إلى أمر، ونهي، والمدلول إلى عام، وخاص، وكيفية الدلالة إلى مجمل، ومبين، ورفع الحكم إلى ناسخ و منسوخ والله أعلم.

الفصل الثالث: في بيان أن الموضوع بأي وضع هو موضوع؛ فنقول: من الموضوع بالوضع العام؛ للموضوع له العام ما مدلوله كُليٌّ حقيقةً، أو حكماً، سواء كان ذاتاً، وعينا ويسمى اسم جنس، أو حدثاً ومعنى ويسمى مصدراً، ويدخل فيهما عَلم الجنس الكلية نظراً إلى الذات، أو مركباً من ذات، وحدث بينهما نسبة؛ اعتبرت من طرف الذات بحيث امتزجت معهما، ومن ثمة صار مستقلاً؛ وهو المشتق، أو زمانٍ وحدثٍ وضعاً و نسبة اعتبرت من أحدُهُما: مَا يَتَنَعُ انْفِكَاءُ تَعَقُّلِهِ عَن تَعَقُّلِ الْمُسَمَّى وَهُوَ الْأَلِزَمُ الْبَيِّنُ عِنْدَ الْمُطَابَقَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَلَفُ فِي اشْتِرَاطِهِ بَيْنَ الْمَنَاطِقَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَالْبَيِّنَانِ لَا الْأَوَّلُ وَإِلَّا لَخَرَجَتْ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ فِي الْمَجَازَاتِ وَالْكِتَابَاتِ عَنِ الْمُدُولَاتِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ. ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع/٣١٣/١.

١٧ () واللفظ في المطابق حقيقة، وفي الأخيرين مجاز، و الالتزام مهجور اصطلاحاً أو احتجاجاً قلت بل استعمالاً بدون قرينة كتضمن والمركب يسمى قولاً ومؤلفاً وقيل بينهما فرق)؛ هذه العبارة التي كتبها داخل القوسين كتبها المصنف في الحاشية وأشار إليها بالرقم بأنها من صلب المتن.

١٨ () و المركب: جملة، وهي: لفظ وضع لإفادة نسبة، أي: إسناد كلمة إلى أخرى معنى يصح السكوت عليه. ينظر: أصول الفقه لابن المفلح/٥١/١.

١٩ () والمفرد: إما لا يستقل بمعناه وهو الحرف أو يستقل وهو الفعل إن دل بهيته على أحد الأزمنة الثلاثة وإلا فاسم. ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج/٢٠٩/١.

٢٠ () وَالْمُتْرَادِفُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُتَعَدُّدُ لِمُسَمَّى وَاحِدٍ، كَالْأَسَدِ وَالْغُصْنُفَرِ، وَالْمُدَامِ وَالْحَمَرِ، وَالْحَرَامِ وَالْمَحْطُورِ. ينظر: شرح مختصر الروضة/٣٥٤/١.

٢١ () اختلفوا في الاسم المشترك بين شيئين هل هو حقيقة فيهما مثل قولنا: قرء، هل هو حقيقة في الحيض، وحقيقة في الطهر؟ فقال أكثر الناس: هو حقيقة فيهما، ومنع الأقل من ذلك، ينظر: التمهيد في أصول الفقه/٢/٢٥١.

٢٢ () فالراجع ظن والمرجوح وهم، وإن تساوى الأمران فهو شك. ينظر: الأصول من علم الأصول/١٥/١.

٢٣ () كتب المصنف كلمة مؤول هكذا: مؤل، في أكثر من موضع داخل النص والصحيح مؤول كما ثبتناه في النص بعد تصحيحه.

٢٤ () أن الإنشاء قول لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، أي لا ينسب لقائله صدق أو كذب. ينظر: المنهاج الواضح في البلاغة/٨٨/٢.

٢٥ () دَلَالَةُ التَّنْبِيهِ، وَهُوَ مَا أَشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ «وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ» أَي: اللَّفْظُ عَلَى شَيْءٍ يُقَدَّرُ «وَاقْتَرَنَ بِحُكْمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِتَعْلِيلِهِ» أَي تَعْلِيلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ «كَانَ» ذَلِكَ الْاِقْتِرَانُ «بَعِيداً» مِنْ فَصَاحَةِ كَلَامِ الشَّارِعِ، لِتَنَبُّرِهِ كَلِمَهُ عَنِ الْحَشْوِ الَّذِي لَا فَائِدَةَ فِيهِ «فَتَنْبِيَهُ» أَي: فَدَلَالَةَ تَنْبِيِهِ. وَيُسَمَّى التَّنْبِيَهُ «إِيمَاءً». وَمِنْ أُمَّثْلَةِ ذَلِكَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». ينظر: شرح الكوكب المنير/٤٧٧/٣.

٢٦ () أي: وأقسامه: التمني، والترجي، وهو في الممكن مع تعاطي أسبابه، والتعجب والقسم، والنداء/ ينظر: الفائق في أصول الفقه/٥٦١/١.



طرف الحدث إلى خارج ما، أو مُعَيَّن؛ ومن ثَمَّة لم يستقل وهي الفعل (٢٧).
 و من الموضوع بالوضع الخاص للموضوع له؛ الخاص ما مدلوله مَشْخَص مستقل لم يحتج إلى قرينة؛ نظرا إلى
 الوضع وهو العَلَم ويدخل فيه عَلم الجنس نظرا إلى تشخصه ذهنيا.
 و من الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص ما مدلوله جزئي حقيقة، أو حكما سواء كان معنى فيما
 يتعين بانضمامه إليه لعدم استقلاله ذاتا لكونه مرآة (٢٨) لما به يتعين وهو الحرف. أو معنى مستقلا بالذات،
 غير مستقل بالوضع لاحتياجه إلى قرينة لتعدد الموضوع له، وحدة الوضع سواء كانت في خطاب وهو الضمير، أو
 حسية وهو اسم الإشارة، أو عقلية وهو الموصول، و زعم القدماء أن ما هو من هذا القبيل من الموضوع بالوضع
 العام للموضوع له العام بشرط استعماله في الخصوصيات، وجعلوا مرآة الوضع هو الموضوع له آلة (٢٩) الملاحظة
 و منشؤه عدم الاطلاع على هذا القسم من الوضع
 قيل: ومنه أسماء حروف التهجي، وأسماء الكتب، قيل: تعدد الكتاب بتعدد التلفظ تدقيق فلسفي فأسماء
 الكتب من قبيل علم الشخص، وقيل: من قبيل علم الجنس، وقيل: أسماء حروف التهجي لكليتها من قبيل
 الوضع العام للموضوع له لاعتبار تعدد بتعددتها في الكلمات، وأما أسماء العلوم فقد قيل إنها من قبيل علم
 الشخص، ومما وضع بالوضع العام للموضوع له الخاص ما وضع لجزئيات إضافية مندرجة تحت أمر كل بعضها
 حقيقيات، وبعضها كليات كضمير الغائب، قيل: هو للحقيقيات فقط، ومنه ما وضع للكليات الصرفة الملحوظة
 بأمر صادق عليها كالمشتقات فإنها موضوعة بالوضع النوعي لكليات مندرجة تحت أعم، يقال مثلا كل ما كان
 على فاعل فهو موضوع لكل واحد مما صدق عليه ذات ثبت له مأخذ الاشتقاق، قيل: القول بالوضع النوعي
 في المشتقات قول بلا دليل لأن تعدد الهيئة اعتباري؛ ورد بأن الكلام في وضع المجموع المركب من المادة والهيئة
 دون وضع المركب بوضع الأجزاء للأجزاء، قيل: المادة وضعت في ضمن الوضع النوعي للهيئة، وقيل: صراحة لا
 فيه، قلنا: اطلاق الوضع النوعي للهيئة مسامحة كالقول بوضع الأجزاء للأجزاء، وإن شاع لأنه يكفي وضع المأخذ،
 والمشتق.

وأما القول بالوضع النوعي فيه مع إمكان الشخصي الذي هو الأصل؛ فلأنه مؤنة، والفعل مطلقا كمشتق
 موضوع وضع نوعيا، وهيئته موضوعة وضعاً شخصياً عاماً موضوع له خاص لا عام، وإلا لفهم المطلق، ثم
 المقيد واحتياج إلى زيادة وضع للتقييد، ومادته موضوعة ضمناً، أو صراحة بوضع شخصي (٣٠) عام لموضوع له
 عام وكذا المركب موضوع بوضع المعين للمعين وضعاً، والأجزاء للأجزاء نوعياً، أو شخصياً عاماً، أو خاصاً، والهيئة
 وضعاً كلياً، واطلاق وضع الهيئة على وضع المعين للمعين (٣١) في الكل مسامحة شائعة، ومن الموضوع بالوضع
 النوعي المجاز، فإن الواضع بعد وضع الحقيقة، قال: كل لفظ وضعته لمعنى وضعته لمعنى يناسبه مناسبة معتبرة
 بقرينة، ومن ثمة كانت شرطاً في دلالة المجاز و وضعه دون وضع المشترك، فإنها لتعيين المراد المشبه بتعدد
 الوضع صراحة في الموضوع، أو مأخذه، أو جزئه؛ فإن الاشتراك في الفعل، والمشتق بواسطة المأخذ بخلاف الموضوع
 وضعاً عاماً لموضوع له خاص؛ فإنها لتعيينه بوحدة الوضع لمتعدد؛ فصار غير مستقل به دون استعمال، ومن ثمة

٢٧ () وهي الفعل) كتبها المصنف في الحاشية خارج واستخدم للفعل ضمير التأنيث والظاهر أنه مذكر والأصح ان يكتب (وهو الفعل) لكن
 أثبتناها في مكانها المناسب كما كان.

٢٨ () كتبها المصنف هكذا و ربما يقصد مرآة: مرآة.

٢٩ () كتب هنا المصنف (آلة) والصحيح ما أثبتناها.

٣٠ () كتب المصنف هنا لفظ (شخصي) في الحاشية وخارج المتن مع الإشارة إليه.

٣١ () هنا كتب وضع العين للعين والصحيح ما أثبتناه.



كان الاشتراك نظراً إلى الذات مقتضياً لملاحظة خصوص المعنى وما هو من هذا القبيل لملاحظته (٣٢) لا بخصوصه، قيل: القرينة فيما هو من هذا القبيل لتذكر الوضع، ومعرفته بخصوصه لاستواء نسبته ما صدر من الواضح إلى المسميات، وفيه نظر لاقتضائه الاستغناء عنها بعد الاستعمال ولو مرة فافهم والاحتياج إلى المفصح عن المراد فيما هو من هذا القبيل إنما هو في الموضوع وضعاً شخصياً لرجوع الموضوع بالوضع النوعي بالتوزيع إلى الموضوع بالوضع العام للموضوع له العام، ومن ثمة شاع الحضارة في الحرف والضمير والمبهم والفرق بلزوم الجزئية فيه وعدمه في المشترك.

الفصل الرابع: فيما يمكن أن يُتنبه له مما سبق فمنه أن المضمّر، والمبهم مشتركان في أن المدلول يتعلق بلا ضميمه، وإن كان يتحصل بالقرينة فليست حروفاً بل أسماء، ومنه أن مجرد قرينة الموصول لا تفيد التشخيص لأن تقييد الكلي بالكلي لا يفيد، فلا بد من نحو العَلَم بانحصار الصلة فيه، قيل: ومن ثمة عدا جزئيين، والموصول كلياً، ومنه الفرق بين العَلَم والمضمّر بالاستقلال الوضعي، وعدمه، وتشخيص الوضع، وكليته، وتعدد الموضوع له مع وحدة الوضع وعدمه، وفساد تقسيم الجزئي إليهما دون اسم الإشارة لتوهم أن مدلوله بقرينة، ومدلول الضمير بوضع، ومنه أن كون الحرف دالاً على معنى في غيره أنه لا يستقل بشيء من معانيه بالمفهومية للاحتياج إلى ضميمه لكونه مرآة لملاحظة الغير بخلاف الاسم والفعل فإنهما مستقلان بالذات؛ ولو تضمننا ومنه أنك قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق أن حد الفعل لا يرد عليه نحو: ضارب حيث دل على حدث، ونسبة إلى موضوع ما وزمانها، ومنه وجه لزوم ذكر الفاعل في الفعل دون المصدر وهو: اعتبار النسبة فيه دونه، ومنه أن النسبة لجزئيتها وكونها مرآة للغير غير مستقلة و من ثمة صار المدلول المطابقي للفعل بالاشتغال عليها غير مستقل بخلاف المشتق لامتزاجها فيه بالطرفين الداخليين في المدلول، قيل: النسبة كلية لإمكان فرص الاشتراك، وردّ بأنها امر اعتباري لا يصدق ما اعتبر بين المطلق وشيء على ما اعتبر بين فرد منه وشيء فافهم ومنه الفرق بين اسم الجنس و علمه بالعموم والخصوص، أو بوضع الجوهر لمعين فيه دون اسمه والتعيين من نحو: اللام وكذا الفرق بينه وبين المصدر، ومنه أن الموصول على عكس الحرف لأنه يتحصل بما هو فيه والموصول يتعين بما فيه، ومنه أن الفعل والحرف مشتركان في الدلالة على غير مستقل بالذات مطلقاً، ومن ثمة لا ينسب إليهما شيء، فامتنع الخبر عنهما نفيًا، وإثباتًا، من حيث إنهما فعل، وحرف، والمصدر لا يدل على غير مستقل، وفي المشتق ممتزج، وقولهم ضربَ فعل ماضٍ، ومن حرف ابتداء، من حيث انهما اسم إن قيل: بالوضع الضمني التطفلي، أو بمنزله إن قيل بنفيه، ومنه أن بعض مدلول الفعل مستقل كلي معتبر وضعاً على وجه يتحقق في ذوات متعددة فجاز نسبته إلى خاص فيخبره دون الحرف لتحصل مفهومه بما يحصل له فلا يعقل لغيره وباعتبار التضمني لا يثبت له الغير لأن وضعه للإثبات للغير، ومنه انهم ترددوا في ضمير الغائب؛ هل هو للجزئيات؟، أو لها وللكليات؟، فقيل: في كليته نظر؛ لاحتمال المجاز، وقيل: في كليته وشخصيته؛ إذا كان لكلي لاحتمال كل، قيل: كلياً مطلقاً لأنه للقدر المشترك، وقيل: العائد إلى الكلي كلياً، وقيل: جزئياً؛ فتأمل.

ومنه أن نحو ذي، وفوق، كلياً وضعاً، وإن كان يستعمل كجزئي لعروض الإضافة؛ فلا يكون جزئياً، ومنه أن تعاور (٣٣) الألفاظ بعضها مكان بعض بتجاوز، أو تركيب لا يدخل نوعاً في نوع؛ لأنّ المعتبر الوضع الإفرادي، ولا يقتضي الاتحاد وضعاً، لأنه يكفي استعمالاً.

ومنه أن تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه لا يحتاج إلى التأويل بما وضع ليستعمل في شيء بعينه لاستشكال

٣٢ () كتب المصنف هنا لملاحظته والصحيح ما أثبتناه.

٣٣ () هنا كتب المصنف لفظ (بعض) لكنه شطبها و مسحها و أتى بخط عليها من بعد.



الوضع لجزئیات غیر متناهیة، فقيل: ما سوى العَلَم موضوع لكي يستعمل في جزئياته فيرد عليه أمور شتى، ولما تفتن القاضي ومن بعده للوضع العام للموضوع له الخاص في نحو اسم الإشارة، وذلك بأن يوضع باعتبار أمر عام بأن يعقل أمر مشترك المشخصات، ثمَّ يقال: هذا اللفظ موضوع لكل واحد منها بحيث لا يفكر ولا يفهم إلا واحد بخصوصه، فالقدر المشترك مرآة (٣٤) الوضع غير موضوع له؛ فالوضع كلي، والموضوع له مشخص كهذا فإنَّ موضوعه كل مشار إليه مشخص بحيث لا يقبل الشركة ظهر صحة التعريف بظاهره ولم يرد عليه ما ورد عليهم، و ما تفتن له أقرب، فكان أولى لأن المدار على التبع دون النقل من الواضع والله أعلم.

الفصل الخامس: (٣٥) في الاشتقاق، والترادف، والاشتراك

فلاشتقاق: رد لفظ إلى آخر لموافقة في الأصول والمعنى، ولا بد من تغيير؛ وشرطه صدق المأخذ خلافا للجبائين، وشرط كونه حقيقة بقاء أصله خلافا لابن سينا، وأبي هاشم. ولا يشتق لشيء والفعل لغيره خلافا للمعتزلة. و الترادف: توالي مفردة دالة على شيء؛ باعتبار والتأكيد تقوية الأول والتابع غير مفيد بانفراد يكون من واضعين، و واضح وهو خلاف الأصل، قيل: يقوم أحدهما مقام الآخر، وقيل: لا، وقيل: من لغته، و التأكيد تقوية المدلول بثان؛ فيؤكد بنفسه، أو غيره، لمفرد أو جملة، وجواز كل ضروري، و وقوعه معلوم.

والاشتراك: كون اللفظ موضوعا لمعنيين فأكثر أوجبه قوم، واستحاله آخرون، والمختار إمكانه من واضح، أو واضعين، و وقوعه، وقد وقع في القرآن. وهو خلاف الأصل؛ مفهوما متباينان، أو متواصلان أحدهما جزء، أو لازم؛ جوز الشافعي إعماله في مفهوماته الغير المتضادة، ومنعه أبو حنيفة، ومنهم من جَوَّزَ في الجمع والسلب، ونُقل عن الشافعي الوجوب حيث لا قرينة وهو: إنَّ تجرد عن قرينة فمجمل (٣٦) وإن قرن به موجب اعتبار واحد تعين، أو أكثر، فكذا عند البعض، أو إلغاء بعض انحصر في الباقي، أو كل حمل على المجاز؛ وإن تعارضت المجازات حمل على الراجح (٣٧) هو، أو أصله، وإن تساوتا، أو ترجح أحدهما وأصل الآخر فمجمل والله أعلم.

الفصل السادس: في الحقيقة و المجاز

فالحقيقة: من حقّ: ثبت، أو أثبت؛ والتاء للنقل (٣٨) لفظ مستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب؛ علامتها سبق الفهم والعراء عن قرينة؛ وهي (٣٩): إمَّا لغوية، أو عرفية عامة، أو خاصة، أو شرعية (٤٠)، ومنع

٣٤ () هكذا كتبه المصنف والأصح مرآة حسب الأملاء الجديد.

٣٥ () هنا كتب المصنف بداية الفصل الرابع ولما تبين له انه اخطأ شطبه و صححه وكتب الفصل الخامس.

٣٦ () المُجْمَل: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ، ثُمَّ عَدِمَ الْفَهْمُ يَكُونُ لِعَرَابَةِ اللَّفْظِ، أَوْ لِنَقَابِلِ الْإِحْتِمَالَاتِ .

ينظر: تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبد مذهبية نافعة/محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدّهان ٩٤/١.

٣٧ () وَالْتَرَجِيحُ تَقْوِيَةٌ أَحَدِ أَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ لِذَلِيلٍ. ينظر: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ٤١٤٠/٨.

٣٨ () صَحَّ الْكَلَامُ / صَحَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ: حَقٌّ، ثَبَّتَ وَطَابَقَ الْوَاقِعَ «صَحَّتِ الشَّهَادَةُ / تَحْمِينَاتُهُ»؟ صَحَّ قَوْلُهُ: أَصَابَ فِيهِ.

ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة/أحمد مختار عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل / ١٢٦٩ / ٢.

و تاء النقل: يسميها بعضهم: «تاء التأنيث»، ويسميها غيرهم: «تاء النقل» من حالة إلى أخرى؛ كالنقل من المذكر للمؤنث، أو من الوصفية «الاشتقاق» إلى الاسمىة المحضة. ينظر: النحو الوافي / ١٨٦/٣.

٣٩ () أي الحقيقة.

٤٠ () وتنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: لغوية، وشرعية، وعرفية.

فاللغوية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في اللغة.

والحقيقة الشرعية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع.

والحقيقة العرفية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في العرف). ينظر: شرح مختصر الأصول من علم الأصول/٢٧.



القاضي(٤١) الشرعية. وأثبتها المعتزلة مطلقاً(٤٢)

والمختار أنها مجازات لغوية اشتهرت حقائق لا موضوعات مبتدأة(٤٣)، والنقل خلاف الأصل لتوقفه على وضع ثاب، والأسماء الشرعية متواطئة و مشتركة.

قال الإمام(٤٤) والمترادفة لم توجد كالحروف، والأفعال توجد تبعاً، وأسماء الذوات دينية عند المعتزلة، ونحو بعت إنشاء، خلافاً للحنفية.

والمجاز من الجواز؛ لفظ مستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة و قرينة مانعة عن الموضوع له، وإن لم تكن مانعة لإمكان إرادته فكنايئة، و علامته الاطلاق على المستحيل والأعمال في المعنى و هو خلاف الأصل لاحتياج إلى مناسبة، ونقل وإخلالٍ بفهم؛ فإن غلب تساويها. قيل: الحقيقة أولى، وقيل: المجاز، والداعي إليه ثقل، أو حقارة، أو بلاغة، أو عظمة، أو زيادة بيان، قيل: لا يوصف اللفظ بحقيقة ولا مجاز بعد الوضع، و قبل الاستعمال، وكذا الاعلام، وقد يكون حقيقة ومجازاً باصطلاحين، والمجاز بالذات لا يكون في حرف، وفعل، ومشتق، وعَلَمٍ؛ ومنع ابن داود(٤٥) وقوعه في القرآن، والحديث، ولا بد فيه من علاقة معتبرة نوعها، وهي: سببية(٤٦)قابلية، أو صورية، أو فاعلية، أو غائية، و المسببية، المشابهة، المضادة، والكلية، والجزئية، والاستعداد، والمجاورة، والزيادة، والنقصان، والتعليق. فإن كانت مشابهة فاستعارة(٤٧)؛ وإلا مجاز مرسل،(٤٨) وهو إمّا في مفرد، وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة مانعة من إرادته و يسمى مجازاً في اللغة، ومجازاً في الطرف، أو مركب من حيث الإسناد. ويسمى مجازاً عقلياً ومجازاً حكماً ومجازاً في الاثبات و هو: اسناد الشيء إلى غير ما هو له من الملابسات بتأول؛ ونصب قرينة.

٤١ () ذكر هنا لقب القاضي دون ذكر اسمه! والمراد هو القاضي أبو بكر الباقلاني كما قاله المارديني و قال: فَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَنَعِهَا، وَقَالَ: هِيَ هِيَ حَقَائِقُ لُغَوِيَّةٍ فَسَرَهَا الشَّرْعُ). ينظر: الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه/ شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي/١١٢/١.

٤٢ () المعتزلة: وهم أرباب الكلام وأصحاب الجدل، وهم عشرون فرقة، يجتمعون على أصل واحد لا يفارقونه، وعليه يتولون وبه يتعادون، وإمّا اختلفوا في الفروع، وهم سمو أنفسهم: معتزلة، وذلك عندما بايع الحسن بن علي معاوية، وسلم إليه الأمر، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس، وذلك أنهم كانوا من أصحاب علي، ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك: معتزلة. ينظر: معجم البدع/ ٤٨١.

٤٣ () كتب المصنف هنا كلمة مبتدأة هكذا مبتدأة .

٤٤ () يقصد أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ينظر: المحصول/ ٢٥٣، ٢٥٥.

٤٥ () أبو بكر بن داود الأصفهاني الظاهري هو: هو محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري أبو بكر أديب مناظر قال عنه الصفدي: الإمام ابن الإمام من أذكاء العالم. ولما توفي أبوه جلس مكانه في مجلسه وأخذ يدرس على مذهب والده.

من مؤلفاته كتاب الوصول إلى معرفة الأصول، الإنذار، الإنتصار ... وغير ذلك. توفي في رمضان سنة ٢٩٧ هـ.

ينظر: النجوم الزاهرة ١٧/٣. الأعلام ٣٥٥/٦. والإشارة في معرفة الأصول و الوجازة في معنى الدليل/١٥٩/١.

٤٦ () السببية: وهي إطلاق اسم السبب على المسبب، وإن شئت، فقل: إطلاق العلة على المعلول، وسواء كانت العلة فاعلية أو قابلية أو صورية أو غائية. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه/٦٧/٣.

٤٧ () هي الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له كقولك: رأيت قمراً يتكلم. ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة/ حامد عوني/١٠٤/١.

٤٨ () الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ وَهُوَ مَا كَانَتْ عِلَاتُهُ الْمَصْحُوحَةَ لِإِطْلَاقِهِ غَيْرَ الْمَشَابِهَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ وَلَدَا سُمِّيَ مُرْسَلًا لِإِرْسَالِهِ عَنِ التَّفْهِيمِ بِالمشابهة كَمَا قِيدَ بِهَا قَسِيمُهُ وَمَثَلُوهُ بِإِطْلَاقِ الْيَدِ عَلَى النَّعْمَةِ فِي قَوْلِهِمْ لِفُلَانٍ عِنْدِي يَدٌ بِعِلَاقَةِ هِيَ كَوْنُ الْيَدِ الْجَارِحَةِ مَمْنُوزَةً أَلْعَلَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ لِلنَّعْمَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مِنْهَا تَصْدَرُ وَتَصِلُ إِلَى الْمَقْصُودِ بِالنَّعْمَةِ كَمَا تَصِلُ بِالْيَدِ إِلَى مَا يُرَادُ بِالعِلَاقَةِ تَسْمَى السَّبْبِيَّةُ أَوْ الْمُلَازِمَةُ وَالعِلَاقَاتُ قَدْ عُدَّتْ فِي فَنِّ الْبَيَانِ بِلَا زِيَادَةٍ عَلَى عَشْرِينَ عِلَاقَةً وَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِفَائِهَا هُنَا لِأَنَّ لَهَا قَدْ أُخِرَ هُوَ عِلْمُ الْبَيَانِ. ينظر: أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل/٢٦٩.



ويقابله الحقيقة العقلية وهو: اسناد الشيء إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر، فلنحو الفعل ملاسبات، فإسناد نحو المعلوم إلى الفعل، أو المجهول إلى المفعول به حقيقة، وإلى غيرهما للملابسة مجاز، ويجري في الخبرية، والانشائية، والإضافية، والإيقاعية، والتقييدية وطرهافا يكونان حقيقيين، ومجازيين، ومختلفين وهو في القرآن كثير، (ولا بد له من قرينة لفظية، او معنوية ومعرفة حقيقته ظاهرية او خفية وانكره السكاكي) (٤٩) أو مركب من حيث هو من غير تجوز في الأجزاء ويسمى مركباً؛ وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة، و قرينة كقرينة المفرد، فإن كانت علاقته مشابهة فاستعارة تمثيلية (٥٠)، وإلا فقد قيل: فات القومُ تسميته، قلنا: اكتفاءً بالتسمية مجازاً مرسلًا في المطلق؛ فإنه يكون في المركب أيضاً، وأجزائه مطلقاً على ما كان عليه من كونها حقائق، أو مجازات، أو مختلفات، والتجوز إنما هو في المجموع من حيث هو والمقصود به افادة؛ لأنه الخبر ليس بمجاز، بل هو من قبيل: المسلمُ من سلمِ المسلمون من لسانه ويده (٥١) ولا بد في التمثيل من أخذ وجه الشبه والطرفين من عدة أمور، فكل هيئة منتزعة منها ولعدم استقلال الجملة لا يصح الحكم عليها بوجه الشبه؛ فيكون التجوز فيها بتبعيته مضمونها، أو هيئة منتزعة؛ ومتى فشا يسمى مثلاً، ومن ثمة لا يغير.

واما المفرد فإن كان علماً لا يستعار لاقتضائها الجنسية الا بتأويل، أو اشتهار بوصف، أو اسماً غير مشتق؛ ويسمى اسم جنس يستعار أصلية، أو غيره حرفاً، أو فعلاً، أو مشتقاً لا يستعار أصلية لاقتضائها الجنسية والاستقلال المطابقي تحقيقاً إذ التشبيه يقتضي اشتراك المشبه مع المشبه به في الوجه، وهو في قوة الحكم عليه، والمشتق وإن كان مستقلاً بالامتزاج؛ لان الحكم هنا على الحدث الممتزج بالذات؛ لا الذات الممتزج به الحدث؛ لكون الاستعارة باعتبارها، فلا يكون مستقلاً تحقيقاً؛ ومن ثمة لا تستعار الا تبعية، فالمشتق بتبعيته استعارة المصدر بالأخذ من المستعار كلها، والفعل بتبعيته استعارته والأخذ منه بعد التشبيه مصدر بآخر، أو تشبيه استقبالي بماضوي، أو العكس دون مجرد تشبيه حيث لا يقتضي سرياً التجوز إلى التبعي، ومن ثمة لا بد منها من استعارة المصدر ثم الأخذ منه ويسري التجوز منها في المشتق إلى المادي دون الصوري حيث لا معنى له ينسب إليه مسامحة بخلاف الفعل، ومن ثم قالوا: بالمسامحة الشائعة؛ يستعار هيئة الفعل ومادته دون هيئة المشتق، وفي نحو: هزم الأمير لا تجوز في شيء منها؛ لأن الفعل موضوع للنسبة إلى الفاعل مطلقاً، ومن ثمة كان عقلياً (٥٢) لا لغويًا؛ والتبعي في الفعل إنما يكون بالأخذ من المستعار، وتحققه فيه وسرياً التجوز منه إليه، ومن ثمة لا يكون فيه تبعية استعارة مطلق النسبة حيث لا أخذ منها، بل بتبعية المصدر ولو بالتقييد، ومن ثمة حصروها في التبعية؛ ففي الانشاء

٤٩ () ما وضعته داخل القوسين كتبه المصنف في طرف الصفحة لكنه أشار إلى المكان الذي وضعناه بأنه هو مكانه المناسب ولهذا أرجعناه إلى مكانه وكتبناه هنا.

٥٠ () الاستعارة التمثيلية هي تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. ينظر: علم البيان/ ١٦٩.

٥١ () حديث للرسول صلى الله عليه وسلم، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم / ٢ / ٢٨٨. اخرج البخاري (١٠) ومسلم (٤٠) مطولاً وقال: أحمد شاكر اسناده إلى عبدالله بن عمرو ضعيف و الطبراني (١/٣٦٩) (١١٤٢) والحاكم (٦٢٠٠) وابو نعيم في معرفة الصحابة (١١٤٦) خلاصة حكم المحدث رجاله موثقون. ينظر: الدرر السنية/ الموسوعة الحديثية/ علوي عبدالقادر السقاف.

٥٢ () المجاز العقلي وهو: إسناد الفعل أو ما يقوم مقام الفعل إلى غير فاعله الأصلي؛ لعلاقة بينهما مثل: أنبت المطر العشب، والمنبت حقيقة هو الله، وسمي المطر منبتاً؛ لأنه سبب في الإنبات والاستعارة تشبيه حذف أحد أركانه مثل: رأيت اليوم بحراً يقذف بالذهب على الفقراء، تريد رجلاً كريماً ينفق ماله في سبيل الله، فإن أصل التركيب رأيت رجلاً يشبه البحر في سعة كرمه، فشبهت الرجل بالبحر ثم تناسيت التشبيه وادعيت أن الرجل قد أصبح لسعة كرمه فرداً من أفراد البحور، فقلت: رأيت اليوم بحراً وجئت بالقرينة الدالة على التشبيه وهي القذف بالذهب على الفقراء، لتدل على أن مرادك بالبحر ليس معناه الأصلي، وإنما هو رجل كريم. ينظر: المطلق و المقيد/ ٧٨/١.



المستعمل في الأخبار، وبالعكس، إنما يكون بتبعية المصدر أيضاً (٥٣) ففي رحمة (٥٤) الله بتبعية استعارة الرحمة الواقعة للمطلوبة، وفي فليتبوء (٥٥) بتبعية استعارة التبوء (٥٦) المرجو للاستقبال؛ ولكون القول بالتجوز في الهيئة مسامحة لا يختل حصر أقسام المجاز في اللفظ بهيئة الخبري والانشائي، وأما الحرف فتبعية استعارة متعلقاتها التي هي مطلقات معانيها الجزئية كالابتداء ونحوه دون ضمائها كما توهم، وربما يشعر كلامهم بأن المجاز المرسل أيضاً يكون أصلياً، وتبعياً، ثم انه لا بد في الاستعارة من تشبيه وله من مشبه، ومشبه به، فالمشبه مستعار له، والمشبه به مستعار منه، ولفظه مستعار واستعارة، وقد يطلق بالمعنى المصدرى، والمستعار له إن كان متحققاً حساً، أو عقلاً؛ فالاستعارة تحقيقية (٥٧)،

وإن كان وهمياً فتخييلية (٥٨)، والمستعار إن كان مذكوراً تحقيقاً، أو تقديراً؛ فالاستعارة مصرحة قرينتها حالية، أو مقالية من ملائم المشبه فهي لفظ المشبه به المذكور المستعمل في المشبه المقارن بما يلائمه، وإن كان محذوفاً لفظاً ونية ولم يبق من أركان التشبيه المشبه، والمشبه به، والأداة، والوجه سوى المشبه (و ذكر معه ما يلائم المشبه به كقولك مخالِب المنيّة) (٥٩) كان هناك استعارة تسمى استعارة بالكناية، أو مكنية بالاتفاق وقرينتها مقالية من ملائم المشبه به؛ ثم اضطربت أقوالهم؛ فالمختار الذي ذهب إليه السلف، وصاحب الكشف أنها لفظ المشبه به المستعمل في المشبه في النفس المرموز إليه بذكر ما يلائمه؛ فحينئذ (٦٠) وجه التسمية ظاهر، وذهب الخطيب (٦١) إلى أنها التشبيه المضمّر (٦٢)، فالتسمية استعارة مجرد اصطلاح. وقيل: إنها من فروع التشبيه المقلوب؛ فلفظ المشبه مستعار للمشبه به، والكلام كناية، واشتهر أن السكاكي ذهب إلى أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء عينيته، ورد بأن المشبه مستعمل في معناه فلا يكون استعارة، وأجيب بأنه مستعمل في المشبه به الادعائي، وفيه نظر، وقد يذكر في المكنية المشبه بلفظ المشبه به نظراً إلى استعارة اخرى فهناك تجتمع مصرحة

٥٣ () في أغلب الأحوال لم يكمل المصنف كتابة كلمة أيضاً وإنما كتبه هكذا أيضاً ووضع علامة المدّ على الحرف الضاد.

٥٤ () إشارة إلى هذه الآية (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْطُتُوا وَجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (آل عمران/ ١٠٧)

لكن كتب المصنف هنا كلمة (الرحمة) دون وضع النقطتين على التاء المدورة أي كتبها هكذا رحمه.

٥٥ () إشارة إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

رواه الشيخان وغيرهما وهو متواتر أو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيَهُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» /سنن الترمذي: ٥٢٤/٤.

لكن كتب المصنف كلمة (تبوءاً) هكذا فليتبوء. صححنا كتابتها.

٥٦ () كتب المصنف هنا كلمة التبوء هكذا التبوءى. قمنا بتصحيحها.

٥٧ () في الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار إن كان المستعار له محققاً حساً.

بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم، يمكن أن يشار إليه إشارة حسية كقولك: رأيتُ بحراً يعطي.

أو كان المستعار له محققاً عقلاً بأن يمكن أن ينص عليه، ويشار إليه إشارة عقلية، كقوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) [الفاتحة: ٦] أي: الدين

الحق، فالاستعارة تحقيقية. ينظر: الخلاصة في علوم البلاغة/علي بن نايف الشوحود/٤٤/١.

٥٨ () أي: وإن لم يكن المستعار له محققاً، لا حساً ولا عقلاً فالاستعارة تخيلية، وذلك: كالأظفار،

في نحو: أنشبت المنيّة أظفارها بفلان. ينظر: الخلاصة في علوم البلاغة/علي بن نايف الشوحود/٤٤/١.

٥٩ () داخل القوسين كتب في خارج النص وفي طرف الصفحة لكنه أشار إلى مكانه بأنه توضع هنا؛ ففعلنا.

٦٠ () كتب هنا المصنف كلمة (حينئذ) مختصراً فكتب فقط (!).

٦١ () جلال الدين أبو عبد الله محمد، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن، ابن إمام الدين أبي حفص عمر، القزويني،

الشافعي. ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، ٩.

٦٢ () وأما مذهب (الخطيب) فانه يقول: إن الاستعارة بالكناية، هي التشبيه المضمّر أركانه سوى المشبه المدلول عليه، باثبات لازم المشبه به

للمشبه، ويلزم على مذهبه أنه لا وجه لتسميتها استعارة، لأن الاستعارة هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة - أو استعمال اللفظ

المذكور - والتشبيه غير ذلك: بل هو فعل من افعال النفس. ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع /٢٦٠.



ومكنية ومنه قوله تعالى(٦٣) (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَّاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)(٦٤) وقرينة المكنية تسمى استعارة تخيلية (٦٥) فذهب السلف، والخطيب إلى أنها مستعملة في معناه، والمجاز في الإثبات؛ فالتسمية مجرد اصطلاح، وجوز صاحب الكشاف كونها استعارة حقيقية لملائم المشبه ومنه: (يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ)(٦٦) فالتخييل مجرد لفظ، وذهب السكاكي إلى أنها مستعملة في وهمي شبيه بحقيقي ظاهر وإنه تعسف وجعل للمعنى تابعا للفظ، وأنكر التبعية وردها إلى التخيلية، وقرينتها مكنية في مثل نطقت الحال، ورد بأن التخييل مستعار في الوهمي، فلا بد من التبعية واجيب بأنه رد على القول بأن التخييل اثبات، أو عدول إليه لمصلحة الرد، قيل: والمختار أنها باقية على معناها إن لم يكن للمشبه تابع يشبه مرادف المشبه به، ومستعارة على طريق التصريح إن كان له ذلك، ثم الاستعارة مطلقا بعد تمامها بقرينة مرشحة إن قرنت بملائم المشبه به، ومجردة إن قرنت بملائم المشبه، وقد يجتمعان(٦٧) ومطلقة إن لم تقترن بشيء منهما، والترشيح أبلغ(٦٨)، و الاطلاق أبلغ من التجريد؛ فاعتبارها بعد تمامها فلا يعد قرينة المvrحة تجريداً، ولا قرينة المكنية ترشيحا، وإلا لم توجد مطلقة، والثلاثة(٦٩) تجري في العقلي، والمرسل، والتشبيه؛ فالترشيح بذكر ملائم المشبه به، والموضوع له، وما هو له، والتجريد بذكر ملائم المشبه، وغير الموضوع له، وغير ما هو له، والاطلاق(٧٠) بعدم ذكرهما، وما له قوة اختصاص بالمشبه به في المكنية قرينة، والزائد عليها ترشيح، وما له قوة اختصاص بالمشبه في المvrحة قرينة، والزائد عليها تجريد، ويجوز في الترشيح البقاء على حقيقته، والتجاوز على وجه الاستعارة لملائم المستعار له، أو المجاز المرسل، وفي التجريد مثله ويحتمل تلك الوجوه قوله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ) (٧١) والله أعلم.

٦٣ () هنا كتب المصنف (تع) مختصرا بدلا من تعالى؛ فقمت بتصحيحها و بكتابتها كاملة داخل النص.

٦٤ () النحل / ١١٢.

فانظر إلى ما اشتملت عليه هذه الآية من المجازات البليغة والاستعارات الرشيقة، فقد تضمنت استعارات أربعا، الأولى منها القرية للأهل، والثانية استعارة الذوق في اللباس، والثالثة استعارة اللباس في الجوع، والرابعة استعارة اللباس في الخوف، فهذه الاستعارات كلها متلازمة، وفيها من التناسب ما لا خفاء به، فلما ذكر الأمن، والرغد من الرزق أرفده بما يلائمه من الجوع، والخوف، والإذافة، لما في ذلك من البلاغة، وهذا النوع يسمى الاستعارة المرشحة، وهو أن يأتي بالاستعارة عقيب الاستعارة لها بالأولى علاقة ومناسبة. ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز / ١١١/١. ٦٥ () كتب المصنف كلمة التخيلية بياءين في أغلب المواضع مع أن بعضهم يكتبها بياء واحدة. ٦٦ () البقرة ٢٧، و الرعد ٢٥.

النقض: الفسخ وفك التركيب. فإن قلت: من أين ساغ استعمال النقض في إبطال العهد؟

قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة، لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين. ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة: يا رسول الله، إن بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها، فنخشى أن الله عز وجل أعزك وأظهرك أن ترجع إلى قومك» وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه. ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل/ ١١٩/١.

٦٧ () هذه العبارة (وقد يجتمعان) كتبها المصنف خارج النص في طرف الصفحة لكن أشار إليها برقم (٧) وكتبها في المكان المشار إليها داخل النص.

٦٨ () والترشيح أبلغ؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ومبناه على تناسي التشبيه، حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان. ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/ ١٨٠/٢. وعندما يقال التشبيه ابلغ معناه ابلغ (من الإطلاق والتجريد، وكذا الإطلاق من التجريد، والترشيح: الصرف من جمع الترشيح والتجريد). ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم/ ٢٩٠/٢.

٦٩ () كتب المصنف كلمة (الثلاثة) هكذا (الثلاثة) قمنا بتصحيحها.

٧٠ () كتب المصنف هنا كلمة (الاطلاق) ناقصا كتبها (الاطلا) فصحناها.

٧١ () آل عمران ١٠٣، و النساء ١٤٦ و ١٧٥ والحج ٧٨.

و يحتمل تلك الوجوه قوله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ) حيث استعير الحبل للعهد في أن يكون وسيلة لربط شيء لشيء، وذكر الاعتصام وهو التمسك بالحبل ترشيحا إما باقيا على معناه للوثوق بالعهد أو مجازا مرسلا في الوثوق بالعهد، لعلاقة الإطلاق والتقييد فيكون مجازا مرسلا بهرتين، أو في الوثوق، كأنه قيل ثقوا بعهد الله، وحينئذ كل من الترشيح والاستعارة ترشيح للأخر. ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم/ ١٦٤/١.



تتمة:

التشبيه دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بأداة، وفي عرف البيان ما لا يكون على وجه استعارة وتجريد فدخل فيه التشبيه البليغ فطرفاه حسيان، أو عقليان، أو مختلفان، ووجه ما اشتركا فيه تحقيقا وأداته نحو: الكاف، وكأن (٧٢) والأصل في نحو الكاف أن يليه المشبه به؛ وقد يليه غيره (٧٣)، وغرضه يعود إلى مشبه و مشبه به، وإذا أريد مجرد جمع ترك إلى التشابه، وأعلى مراتبه حذف وجه وأداة فقط، أو مع حذف المشبه، ثم حذف أحدهما كذلك. وحسن استعارة برعاية جهات حسن التشبيه وعدم شم رائحته لفظا، وقد يطلق المجاز على ما تغير حكم إعرابه بحذف، أو زيادة.

والكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، إمّا مطلوب بها غير صفة ونسبة، أو مطلوب بها صفة، أو مطلوب بها نسبة، وقد يذكر فيهما الموصوف وقد لا، قال السكاكي: تتفاوت إلى تعريض وتلويح، و زمن، وإيماء، وإشارة، والتعريض قد يكون مجازا؛ ولا بد من قرينة، واطبقوا (٧٤) على أن المجاز والكناية والاستعارة أبلغ والله اعلم.

الخاتمة:

أن هذه الرسالة التي قمنا بتحقيقها كتبها محمد بن آدم وأضافها إلى نفسه ضمن مخطوطته الفريدة الوحيدة اليتيمة التي لا توجد لها النسخة الثانية حسب علمنا وكثرة بحثنا وسؤالنا عنها غير التي حصلنا عليها من مكتبة أحفاده، واسم المصنف - محمد ابن آدم - كتب في بدايتها واضحا جليا دون اي غبار عليها، وأن هذه المخطوطة لم تر نور الطبع، ولم يحققها أحد من قبلي.

ومحتوى الرسالة في علم الوضع، وسمهاها مصنفه الرسالة الثالثة في فن الوضع؛ وسلك في تصنيفه مسلك القدماء في قوة اسلوبه ورسالة ألفاظه، وهذه الرسالة متن صعب، ولحد الآن لم يشرحه احد شرحا وافيا كافيا لا مطولا ولا مختصرا، غير أننا حققناها وعلّقنا على بعض الكلمات، والمصطلحات، والاسماء والاعلام منها، وعلم الوضع كان مدروسا في مدارسنا الدينية في السابق خصوصا أيام المصنف رحمه الله، وهذا العلم من صلب دراسة اللغة والتعريف بها؛ كما يعرف ابن سنان الخفاجي وهو يقول: ((اللغة هي ما يتواضع القوم عليه من الكلام)) (٧٥) وفسر هذا التعريف د. إبراهيم خليل وقال: ((و ذلك أنهم ذهبوا إلى أن الأصل اللغة لا بد فيه من المواضعة . وقالوا : وذلك كأن يجتمع منهم حكيمان، أو ثلاثة فصاعدا، فاحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء، والمعلومات ، فوضعوا لكل واحد سمة، أو لفظا إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز من غيره، وليغني بذكره عن احضاره)) (٧٦) و من المفخرة لنا أن علماءنا لم يهملوا علما كعلم الوضع وإمّا قاموا بدراسته و تدريسه، بل والتأليف والتصنيف فيه، على الرغم من كل الصعوبات ووضعهم السيء اقتصاديا وسياسيا، وبعدهم عن المدن والمراكز العلمية الشهيرة آنذاك. والرسالة مفيدة في بابها قيّمة في محتواها وجديرة بالاهتمام بها وخدمتها بالقراءة والشرح والتعليق عليها.

٧٢ () كتب المصنف هنا (كان) فقمنا بتصحيحها ووضع الشدة والحركات عليها، ولا يخفى الفرق بين كان الماضي وكأن الأداة.

٧٣ () أي: المشبه.

٧٤ () واطبقوا: يُقال: اتَّفَقَ القَوْمُ عَلَى الأمرِ، وتوافقوا، وتواطأوا، و تَمَّ الأوا، و تَرَفَّأوا، و تَدَامَجُوا، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى كَذَا، وَأَصَفُّوا، وَأَطْبَقُوا، وَاجْتَمَعُوا عَلَى الأمرِ، وَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَيْهِ، وَاجْتَمَعَتْ كَلِمَتُهُمْ، ...) ينظر: نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد/ ٩٩ / ٢.

٧٥ () سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة علي صبيح، مصر، القاهرة، ٣١٤.

٧٦ () مدخل إلى علم اللغة، إبراهيم محمود خليل، ١٥.



پوختە

ئەم توۋىژىنەۋەيە بەردەستت برىتى يە لە لىكۆلېنەۋە ساغ كىرنەۋە دەستنوسىكى كۆنى بە نرخ لە زانستىك لە زانستەكانى زمان كە ئەۋىش برىتى يە لە زانستى پىشە ناسى (علم الوضع) يان ۋەك ھەندىك دەلېن ھونەرى پىشە ناسى ئەم نامىلكەيە زاناي كوردى ناودارى بەتوانا ئىينو ئادەمى رۆستايى بالەكى نوسىۋىەتى ۋدائناۋە! كەيەكىكە لە ھەلكەۋتوۋەكانى گەلەكەمان بەلكو ھى ئىو تەۋاۋى گەل ۋنەتەۋە ئىسلامىەكانىش!

خۆى ناۋى لېناۋە: ھونەرى پىشە ناسى؛ بەجوانى ۋرپىكو پىكى رپىكىخستوۋەۋ دابەشكارى بۇ كىردوۋە، نامەكە پىكھاتوۋە لە پىشەكى ۋ شەش تەۋەرە ۋ تەۋاۋ كارىيەك كە تاۋتوۋى زانستەكەى تىدا كىردوۋە. ئەم زانستە - پىشە ناسى - عىلمى ۋەزە - زۆرتىر لە لىكدانەۋەۋ ۋرافەى ھال ۋبارى ۋشەكانى زمانى ەەرەبى دەكۆلېتەۋە ۋ دابەشيان دەكات بۇ چەند جۆرپىك:
ۋەك ۋشەى جۆرى - نەۋەى ۋ كەسى - شەخسى - ۋگشتى ۋ تايىەتى، ھالو بارى خۇدى شتەكان ۋ شەكل ۋ شىۋەيان ۋ شتى دىش! ۋە ئەم زانستە لە لايەن شارەزاىانى بۋارە كەۋە ستايشكراۋە.
دانەر لەم نامىلكەيەدا پىناسەى ئەم زانستەى كىردوۋە گۆرھىپان ۋ ئامانجە كەى دىارىكىردوۋە ۋە دابەشكارىۋ رپىكخستەكەشى بەم شىۋەيە كىردوۋە

تەۋەرى يەكەم: باسى جۆرەكانى دانان ۋرپىشە ناسى دانانى كىردوۋە

تەۋەرى دوۋەم: باسى رىشەى بۇ دانراۋەكانى كىردوۋە

تەۋەرى سېھەم: دانراۋەكە بەچ شىۋەيەك دانراۋە

تەۋەرى چۋارەم: لەۋشتانەى رابوردو پىۋىستە ئاگامان لەچى بى!

تەۋەرى پىنجەم: باسى لە دارىژراۋو ھاۋ ۋاتاۋ ماناى ھاۋبەشكىردوۋە

تەۋەرى شەشەم: باسى لە ھەقىقەت ۋ دركە كىردوۋە

دواتر لە تەۋاۋكارىيەكدا، ھەندى شتى گىرنگى دىشى باس كىردوۋەۋ كۆتايى بە نامىلكەكەى ھىناۋە شايانى باسە دانەر ۋەك ھەر كەسىكى دى كورپى رۆژگارى خۆى بوۋەۋ ئەۋ زاراۋانەى كە بەكارىھىپناۋن بەۋ مانايانە بەكارىھىپناۋن كە لەسەردەمى خۆيدا باۋ بوۋن ۋ ھەبوۋن كەماناكانيان زۆر جىاۋازن لە ماناكانى ئەم سەردەمەى ئىمە!

ئەم نامىلكە گىرنگەكەى لەۋە داىە لەزانستىكى دەگمەنەۋ بە كورتى ۋ بە پوختى چەندىن راۋ بۇ چوۋن ۋ لەسەررپۇشتى ۋ تىچاندنى جوانى لە خۇ گرتوۋە ھەر بۆيە شايانى گىرنگى پىدان ۋخوئىندەۋەيە لە بۋارەكەى خۆيدا.



Achieving the Third Message in the Art of Placing by Muhammad Bin Adam Al-Rusta'i Al-Balki Al-Kurdi

Abstract

The current research is an investigation and commentary on an ancient and valuable thesis manuscript in one of the Arabic language linguistic sciences; That is, the science of Orthoepy (correct pronunciation), or the art of correct speech and pronunciation as some call it. The manuscript was written and compiled by a scholar of the Kurdish and Islamic nation's scientists, the famous editor and scholar in his time and among his peers, and the master in various arts, including language arts, the ingenious Muhammad ibn Adam al-Rusta'i al-Balaki al-Kurdi (۱۱۶۰ AH – ۱۲۳۷ AH corresponding to ۱۷۴۷ AD – ۱۸۲۱ AD). The author named it (The Third Thesis in the Art of Orthoepy), and he made a precise and beautiful division for the manuscript into an introduction and six chapters with a conclusion, as he himself, may God have mercy on him, said at the beginning of his thesis (The Third Thesis in the Art of Orthoepy, which contains an introduction, chapters, and a conclusion...). The science seeks to explain the conditions of the Arabic words in terms of root and its division into various and different categories of personal, qualitative, general, and specific, in the case of placing subjects and bodies, and so on. It was said about it:

The author used all of these terms that we mentioned above from an introduction, chapters, conclusion and others in the common sense in his time that differ from our time and that this book, as we saw it, is a precious pearl in its field and the writer provide it with information, comments, preferences, ideas, and he approach to the benefits and disadvantages which cannot be abandoned. Finally, his book contains significant information in a concise and useful way for which citation for what he mentioned had been provided.



فهرس الآيات الواردة في الرسالة - النص المحقق -

ت	طرف من الآية	السورة و رقم الآية	الصفحة
١	فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ	آل عمران/ ١٠٧	١٦
٢	فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ مِمَّا كَانُوا يَصْنَعُونَ	النحل/ ١١٢	١٧
٣	الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ	البقرة/ ٢٧/ الرعد/ ٢٥	١٨
٤	وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ	آل عمران/ ١٠٣ / النساء/ ١٤٦، الحج/ ١٧٥ / الحج/ ٧٨	١٩

فهرس الأحاديث الواردة في النص المحقق

الصفحة	التخريج و حكم الحديث	الحديث
١٥	اخرجه البخاري (١٠) ومسلم (٤٠) مطولا وقال: أحمد شاكر اسناده إلى عبدالله بن عمرو ضعيف و الطبراني (١/٣٦٩) (١١٤٢) والحاكم (٦٢٠٠) وابو نعيم في معرفة الصحابة (١١٤٦) خلاصة حكم المحدث رجاله موثقون. الدرر السنية/ الموسوعة الحديثية/ علوي عبدالقادر السقاف.	المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
١٦	وهو متواتر رواه الشيخان وغيرهما	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.
١٦	سنن الترمذي: ١٨٣ / ٥.	مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ

القرآن الكريم

الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاظمي البيضاوي المتوفى سنة ٧٨٥هـ)) / تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب/ دار الكتب العلمية - بيروت/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.

الأدب والبلاغة/ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديح/ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)/ ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي/ المكتبة العصرية، بيروت.

أرشيف ملتقى أهل الحديث/ (http://www.ahlalhdeth.co m) / ٤٤٥/٨١.

الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل/ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (المتوفى: سنة ٤٧٤هـ) // دراسة وتحقيق وتعليق: محمد علي فركوس/ المكتبة المكية (مكة المكرمة) - دار البشائر الإسلامية

(بيروت)/ الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.



أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل / محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمرير/المحقق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل/ مؤسسة الرسالة - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٩٨٦.

أصول الفقه/محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)/حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السّدحان/مكتبة العبيكان/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

أصول النحو/مناهج جامعة المدينة العالمية/جامعة المدينة العالمية/ عدد الأجزاء: ١.
الأصول من علم الأصول/محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١ هـ)/دار ابن الجوزي/الطبعة: الرابعة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم/ إبراهيم بن محمد بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ)/حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

الأعلام/ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)/دار العلم للملايين/الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م

الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه/ شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي (المتوفى: ٨٧١ هـ)/المحقق: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة/ مكتبة الرشد - الرياض/الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩ م

البحر المحيط في أصول الفقه/ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤ هـ) الناشر: دار الكتبي/الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة/عبد المتعال الصعيدي (المتوفى: ١٣٩١ هـ)/مكتبة الآداب/الطبعة: السابعة عشر: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

التحبير شرح التحرير في أصول الفقه/علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي دمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥ هـ) لمحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح/مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة/محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدّهان (المتوفى: ٥٩٢ هـ)/المحقق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم/مكتبة الرشد - السعودية / الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

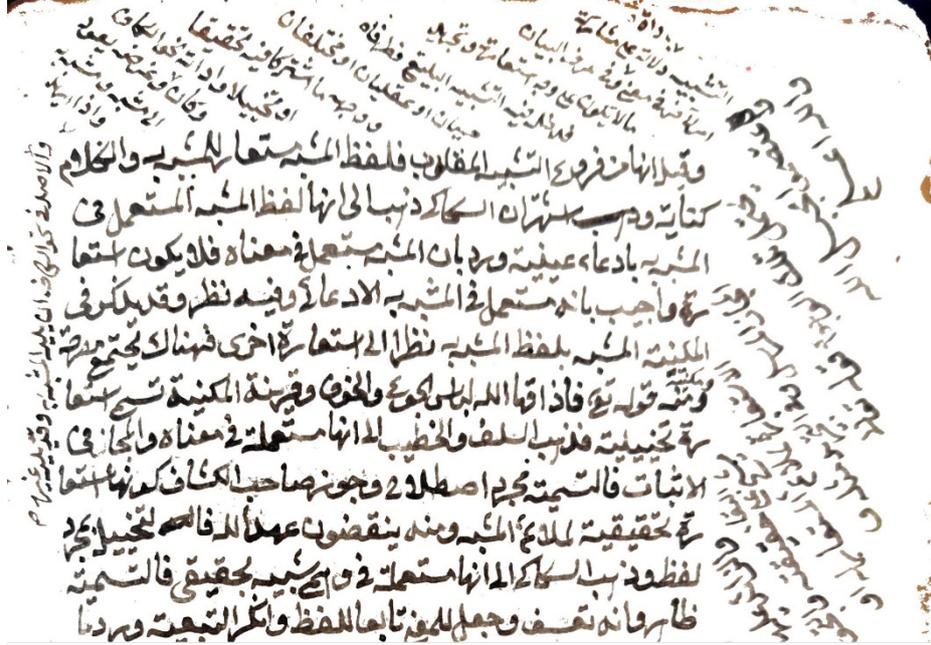
التمهيد - شرح مختصر الأصول من علم الأصول/أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي/المكتبة الشاملة، مصر/الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

التمهيد في أصول الفقه/محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلّودّاني الحنبلي (المتوفى: ٥١٠ هـ)/المحقق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١ - ٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣ - ٤)/مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (٣٧)/الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم/ محمد بن فتوح الحميدي/ تحقيق: د. علي حسين البواب/ دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م/الطبعة: الثانية.



الجملة العربية والمعنى / فاضل صالح السامرائي / الطبعة الثانية / دار الفكر / ٢٠٠٩ - ١٤٣٠ هـ .
 جمهرة اللغة / أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١ هـ) / المحقق: رمزي منير بعلبي / دار العلم
 للملايين - بيروت / الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م
 حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع / حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى:



١٢٥٠ هـ) / دار الكتب العلمية / الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
 خلاصة علم الوضع / يوسف الدجوي / تحقيق / عبدالسلام البيجرماني / مكتبة ديار بكر والمنهاج / دار الروضة / ٢٠١٢.
 الخلاصة في علوم البلاغة / علي بن نايف الشحوذ / بدون معلومات أخرى.
 سر الفصاحة / أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: ٤٦٦ هـ) / دار الكتب
 العلمية / الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
 سنن الترمذي / محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ) تحقيق و
 تعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)
 شرح ألفية ابن مالك / أحمد بن عمر الحازمي / دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي / <http://alhazme.net>
 شرح الكوكب المنير / تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار
 الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢ هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد / مكتبة العبيكان / الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
 شرح مختصر أصول الفقه / تقي الدين أبي بكر بن زايد الجراعي المقدسي الحنبلي (٨٢٥ هـ - ٨٨٣ هـ) / دراسة
 وتحقيق: عبد العزيز محمد عيسى محمد مزاحم القايدي، عبد الرحمن بن علي الخطاب، د. محمد بن عوض
 بن خالد رواس / أصل الكتاب: رسائل ماجستير بجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / لطائف لنشر
 الكتب والرسائل العلمية، الشامية - الكويت / الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
 شرح مختصر الروضة / سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصي، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى:



٧١٦هـ)/المحقق : عبد الله بن عبد المحسن التركي/مؤسسة الرسالة/الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز/ يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب
الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)/ المكتبة العنصرية - بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ
عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: ٧٧٣
هـ)/المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي/المكتبة العنصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٢٣
هـ - ٢٠٠٣ م.
علم البيان عبد العزيز عتيق (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)/دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان/
الطبعة: بدون/عام النشر: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٢ م.